المحاضرة 03: التحليل المالي بواسطة النسب

(نسب السيولة والنشاط)

النسبة هي عبارة عن علاقة بين كميتين من البيانات المالية المشتركة حيث تظهر نتيجة قسمة عدد أو قيمة على أخرى وهذا من أجل أن تأخذ المعطيات شكلا عمليا وتصبح ذات دلالة أكثر، ولكي تكون النسب مؤشرات ذات معنى يجب أن يكون هناك علاقة واضحة ومعينة بين العددين المستخدمين في حساب كل نسبة، وعلى مستخدميها اختيار المزيج الافضل في كل حالة حيث يوجد عدد كبير منها يصعب تطبيقهم جميعا، والنسبة بحد ذاتها قد لا تعني شيئا إلا إذا قورنت بنسب أخرى أو بمعيار قياسي متفق عليه، وعلى العموم فان النتائج المتحصل عليها تساعد وبشكل كبير في ايجاد مفاتيح حل لحالات ومشاكل مختلفة والقاء الضوء على مواطن القوة والضعف داخل المؤسسة.

1-نسب السيولة:

هي مجموعة النسب التي تهدف الى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير، حيث تستخدم كأدات لتقييم المركز الائتماني والذي يعبر عادة عن مدى قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند الاستحقاق من خلال التدفقات النقدية العادية (من المبيعات) أو الناتجة من تحصيل الذمم المدينة، تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفق عليها كمقياس للسيولة وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معينة.

ومن بين هذه النسب ما يلي:

النسب	العلاقة
نسبة السيولة العامة	**أصول جارية / الديون قصيرة الاجل**
نسبة سيولة الاصول الجارية	**الاصول الجارية/مجموع الاصول**
نسبة سيولة الأصول غير الجارية	**الاصول غير الجارية/مجموع الاصول**
نسبة السيولة الأنية	**قيم جاهزة /ديون ق أ**

نسبة السيولة السريعة	**(قيم جاهزة + قيم غير جاهزة) / ديون ق أ**
نسبة التمويل الذاتي	**الأموال الخاصة/الاصول الغير جارية**
نسبة التمويل الدائم	**الاموال الدائمة / الاصول الغير جارية**
نسبة الاستقلالية المالية	**رؤوس الاموال الخاصة/ مجموع الديون**
نسبة قابلية السداد	**الأصول / الديون**

- **نسبة السيولة العامة:** عبارة عن تحليل أولي لمدى توفر المؤسسة على السيولة اللازمة لسداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيدها من خلال أصولها المتداولة وهي مؤشر على مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي على المدى القصير، وبالمقارنة بين مجموعة من السنوات وكذا المعدلات المعيارية للمشاريع المنافسة يستطيع المحلل المالي وضع صورة واضحة عن حالة السيولة في المؤسسة، وتعتبر النسبة (1:2) هي النسبة المعيارية للسيولة حسب العديد من المحللين، الا أنه يجب الأخذ في الحسبان دائما عاملي طبيعة وحجم النشاط لاختلاف النسبة على أساسهما.

- **نسبة سيولة الاصول غير الجارية:** هي النسبة الأكثر تعبيرا عن الهيكلة المالية للأصول، وتقيس مقدرة المؤسسات على ادارة الأصول من خلال وزن العناصر الدائمة الأكثر من سنة بالنسبة لمجموع ممتلكاتها، وللحكم على هذه النسبة لابد من معرفة طبيعة المؤسسة وحجم أعمالها.

- **نسبة سيولة الأصول الجارية:** تقيس هذه النسبة مقدرة المؤسسة على تشغيل الأموال في الأنشطة الجارية، وهي كذلك لا تعني شيئا بحد ذاتها دون معرفة الحجم الانتاجي للمؤسسة وطبيعة عملها.

- **نسبة السيولة الفورية (الآنية):** هي مؤشر أكثر دقة من نسبة السيولة العامة في قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، إذ أنه و في ظل هذه النسبة تقارن الأموال الجاهزة في الخزينة والبنوك مع الالتزامات قصيرة الأجل...

- **نسبة السيولة السريعة:** يقر المحللون أن الاصول المتداولة تتضمن المخزون الذي يكون أحيانا بطيء وغير جاهزة للتحول بسرعة الى أموال نقدية وكذلك لكونه أكثر عرضة للخسارة في حالة تحويله إلى نقدية عن طريق التصفية أو قد لا يمكن تحويله بالمرة، وبالتالي يتم ازالته من الحساب من أجل الحصول على نتيجة أكثر دقة حول قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها المستحقة.

- **نسبة التمويل الذاتي:** تبين مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة.

- **نسبة التمويل الدائم:** هذه النسبة تبين مدى قدرة الأموال الدائمة على تغطية الاصول الثابتة للمؤسسة أي معرفة المصدر الذي تمول منه المؤسسة استثمارها في جانب الأصول الدائمة.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** وهي نسبة تقيس مجموع الأموال الخاصة التي تملكها المؤسسة مقابل الديون والاموال التي تتحصل عليها من مصادر خارجية سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل، فهي تبين مدى العلاقة التي تربط المؤسسة بالمقرضين وهل هي في مركز قوي أو العكس.

- **نسبة قابلية السداد:** تبين مدى تغطية الأصول للديون اي مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المختلفة من خلال أصولها، ففي حالات الافلاس تعد الاصول من بين أهم مصادر الوفاء للمؤسسة فهي هامش أمان للمقرضين في استيفاء حقوقهم، وبالتالي كلما كانت كبيرة كلما كانت للمؤسسة قدرة كبيرة على الوفاء وهامش أمان كبير.

2-نسب النشاط:

تسمى كذلك نسبة ادارة الموجودات وتقيس مدى كفاءة المؤسسة في ادارة أصولها واستغلالها في تحقيق أكبر حجم من المبيعات والارباح، وتستند على افتراض التوازن المعقول بين المبيعات وأنواع الموجودات. وتشمل نسب النشاط جميع أنواع معدلات الدوران لمختلف العناصر حيث تقيس كفاءة تشغيل الاموال في الأنشطة المختلفة لتوليد الايرادات، ومن بين هذه النسب نذكر مايلي:

المعدلات	العلاقة
معدل دوران الأصول	**صافي المبيعات/مجموع الاصول**
معددل دوران الاصول غير الجارية	**صافي المبيعات/الاصول غير الجارية**
معدل دوران الاصول الجارية	**صافي المبيعات/الاصول الجارية**
معدل دوران النقدية	**المبيعات / النقدية + شبه النقدية**

- **معدل دوران الأصول:** تعتبر مؤشر على قدرة مجموع الاستثمارات في الاصول على تحقيق رقم مبيعات كما تدل على كفاءة الادارة في تحقيق عملياتها البيعية.

- **معدل دوران الأصول غير الجارية:** يعد هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة بفعالية لتحقيق أقصى عائد، وكلما ارتفعت دل ذلك على جودة الاداء والعكس.

- **معدل دوران الأصول الجارية:** تحتل أهمية بالغة في المؤسسات التجارية ويدل ارتفاع معدلها على كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على عناصر أصولها المتداولة و توليد المبيعات منها، و يتحقق الارتفاع بزيادة حجم المبيعات أو انخفاض حجم الاستثمار في الأصول المتداولة أو بزيادة المبيعات بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الأصول المتداولة والعكس في حالة الانخفاض.
- **معدل دوران النقدية:** يمكن أن نعرف معدل دوران النقدية على أنه عدد المرات في السنة التي يتم فيها تحويل النقدية الى استثمارات تعود بالنفع على المؤسسة، فكلما زاد معدل دورانها كان ذلك في صالح المؤسسة مع الأخذ في الحسبان امكانية حدوث عسر مالي في حالة الدوران الكبير.